~ أ ~ يعد الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد دولة ما. فكلما كان الجهاز المصرفي متطور كان الاقتصاد أكثر تطورا ، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سوءا كان ذلك من أجل القيام بعمليات الاستثمار أو الادخار . لذلك أولت السلطات العمومية الجزائرية اهتماما كبيرا بتطوير وإصلاح قطاعها المصرفي، وهذا انطلاقا من الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام فقد أثبتت التجارب العلمية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية ، وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة بدرجة كبيرة بالإصلاحات المالية والمصرفية ، نظرا لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار . ونظراً للدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك، وضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية ، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي . ومن أجل تحقيق كل هذه النتائج على أرض الواقع شرعت الجزائر في الإصلاحات المصرفية التي تجلت بوضوح ولعل أهم إصلاح قامت به هو صدور قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في 19 أفريل 1990 ، ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي ، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي